

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

@ 95 @ أربعة أشهر بانت بتطبيقه وهو قول الإمام أولا ثم رجع عنه والتصريح في محل الخلاف
دأب المؤلفين ومن لم يعرف فقال ما قال تأمل .
وحكمه أي الإيلاء وقوع طلاقه بئنة إن بر أي حفظ اليمين بأن لم يطأها في المدة ولم يبين
ركنه نصا وهو وإلا لا أقربك ونحوه وشرطه المحل والأهل هو أن تكون المرأة منكوحه وقت تنجيز
الإيلاء والحالف أهلا للطلاق عند الإمام وأهلا للكفارة عندهما فصح إيلاء الذمي عنده لا عندهما
أما لو آلى بما هو قرينة كالحج لا يصح اتفاقا وبما لا يلزم قرينة كالعتق فإنه يصح اتفاقا .
ولزوم الكفارة أي كفارة اليمين إذا قال وإلا لا أقربك أربعة أشهر أو لزوم الجزاء إذا
قال إن قربتك فعلي كذا إن حنث لأن كفارة اليمين أو الجزاء موجب الحنث خلافا للشافعي فلو
قال لزوجته وإلا لا أقربك من غير تعيين مدة أو وإلا لا أقربك أربعة أشهر بتعيين المدة كان
موليا لوجود الحلف على ترك القربان أربعة أشهر ضمنا في الأولى وصريحا في الثانية .
وفي التبيين الشائع في صريح الإيلاء المجامعة وأما الكنايات فعلى قسمين قسم يجري مجرى
الصريح ولا حاجة إلى النية كالقربان فإن كثرة استعماله في الوطاء تبلغ حدا يكاد أن يلحقه
بالصريح وقسم لا يجري مجراه كالذنو والمس والإتيان ونحوها لا يكون موليا إلا بالنية .
وفي البحر حلف لا يقربها وهي حائض لم